

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على المعاهدة المنقّحة لإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.).

فصل وحيد

تمت الموافقة على المعاهدة المنقّحة لإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.)، الملحقة بهذا القانون الأساسي والموقعة في إنجامينا بتاريخ 16 فيفري 2013.

وثيقة شرح الأسباب

تأسس تجمع دول الساحل والصحراء (تجمع س-ص) كمجموعة سياسية واقتصادية جهوية بمقتضى معاهدة 4 فيفري 1998 ويضم حاليا 29 دولة إفريقية تنتمي لمناطق مختلفة من القارة من بينها تونس التي إستكملت إجراءات المصادقة على الإتفاقية المذكورة بمقتضى القانون عدد 35 المؤرخ في 13 ماي 2003 والأمر عدد 1808 المؤرخ في 25 أوت 2003.

وخلال القمة العادية المنعقدة بانجامينا (التشاد) في جويلية 2010، لاحظ رؤساء الدول والحكومات الأعضاء أن المجموعة لم تحقق الأهداف المرسومة لها رغم مرور 12 سنة على إنشائها فكلفوا لجنة مصغرة تضم وزراء خارجية خمس دول (بوركينافاسو وليبيا ومالي وإيرتريا والتشاد) بإعداد مقترحات لإصلاحها. وبعد دورة أولى عقدت بالتشاد عام 2010، حالت الظروف ولا سيما الأزمة في ليبيا، دون استمرار عمل اللجنة وعرفت المجموعة حالة ركود.

واقترعا من الدول الأعضاء بأهمية هذا الفضاء وبدقة المرحلة التي تعيشها أغلب دوله بما يستدعي إعادة هيكلته بصفة جذرية، اجتمع وزراء الخارجية في 25 جانفي بأديس أبابا، على هامش أعمال قمة الاتحاد الإفريقي، وقرروا استئناف أعمال اللجنة المذكورة بعد توسيعها فتمكنت من إعداد مشروع المعاهدة المنقحة الذي تمت مراجعته ثم اعتماده خلال اجتماعها بانجامينا في جوان 2012، أما النص في صياغته النهائية التي عرضت على مجلس الرئاسة فقد صدر عن الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المنعقدة بالرباط في جوان 2012 وتم إثراؤه خلال دورة لاحقة بانجامينا سبقت القمة الاستثنائية التي تبنته في 16 فيفري 2013.

وتركز المعاهدة المنقحة على هدفين أساسيين هما العمل على تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة، وذلك للخروج بتجمع الساحل والصحراء من دائرة التوظيف السياسي، حيث نصت خاصة على تناوب المسؤولية بين الدول الأعضاء وحملت التعديلات وضوحا أكبر في اختصاصات وصلاحيات المؤسسات التابعة للمنظمة. وستدخل هذه المعاهدة المنقحة حيز النفاذ بعد مصادقة 15 دولة عضو عليها.

وقد شهد تجمع (س-ص) حركية نسبية منذ 2013 تمثلت في انعقاد بعض الاجتماعات على مستوى وزاري على غرار الاجتماعي الاستثنائي لوزراء الخارجية في جويلية 2015 (على هامش قمة الاتحاد الإفريقي) واجتماع وزراء الدفاع في مارس 2016 بشرم الشيخ ثم بأبيدجان في ماي 2017 واجتماع وزراء الداخلية في جانفي 2017 بنيامي - النيجر، فضلا عن سعي بعض الدول لعقد قمة جديدة خلال الفترة القادمة.

واعتبارا لما تقدم ونظرا للوضعية الأمنية التي تعيشها عديد الدول بفضاء الس-ص الذي يمثل الحزام الأمني لتونس، فضلا عن التوجه القائم لتعزيز حضور تونس بالأسواق الإفريقية وتدعيم علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول وتجمعات القارة، فإنه يقترح المصادقة على نص الاتفاقية المعدلة بما يسمح لبلادنا بلعب دورها الكامل صلب هذا التجمع وكذلك الترشح لاحتضان اجتماعاته ومؤسساته.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون الأساسي المعروض.